## التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ودورة في النمو الاقتصادي Economic Diversification in Uae and its role in economic growth

## \*Dr. Allam Mohammed Mousa Hamdan

## Abstract

The study aims at investigating to which extent oil surplus was used in achieving economic diversification as mean of sustainable economic growth in United Arab Emirates. Through taking advantage of unifying the seven Emirates and many other factors which led to forecasting the ability of United Arab Emirates to achieve economic growth. The study used Herfindal hershman, jenni indicators to measure economic diversification through the period of 1975-2004. The findings of the study indicated that United Arab Emirates was able to diversify its economy through this period rather than relying only on oil revenues. The gradual reduction in helrfindal an jenni indicators means that United Arab Emirates succeeded in diversifying its economic base. This is an indicator for getting on the road of sustainable economic growth which ensure the social welfare for the future generations. The study found that economic diversification has a positive effect with statistical significance on GDP and non-oil GDP. This may be an indicator for a unique model found in United Arab Emirates which reflects the ability to use the oil revenues in achieving economic diversification. The study made several recommendations mainly continuation of economic diversification by supporting new productive sectors such as financial, petrochemical, tourism and industrial sectors. Finally, the study mentioned its limitation and identified several avenues for future research.

**Keywords**: Economic diversification; Economic growth; Eustainable development; UAE.

## لخص

تحدث هذه الدراسة إلى البحث في مدى إستيغاكل الفوائض النفطيّة في تحقيقي التنويع الاقتصاديّ في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، وذلك من خلال التكامل الاقتصاديّ للإمارات السبع وغيرها من العوامل التي أنبأت بقدرة الإمارات العربية المتحدة على تحقيق النمو الاقتصاديّ. استخدمت الدراسة معامل هيرفندال-هيرشمان ومؤشر "جيني" لقياس التنويع الاقتصاديّ في الإمارات لسلسلة زمنية تمتد من (1975-2004) وتشكل في جموعها ثلاثين عاماً، باستثناء ثلاث سنوات سابقة لعدم توافر البيانات الاقتصادية كما.

وقدْ أشارتْ النتائجُ إلى أنَّ الإماراتِ خلالَ هذهِ الفترةِ استطاعتْ الانتقالَ تدريجياً مِنَ الاعتمادِ الكاملِ على العوائدِ النفطيةِ إلى تنويعِ قاعدتِما الاقتصادية؛ ممَّا ضمنَ لَمَا تحقيقَ مصادرَ دخلٍ بديلةٍ عَنْها؛ فالانخفاضُ التدريجيُّ فيْ معاملِ "هيوفندال" ومؤشر "جيني" يشيرُ إلى النجاحِ الكبيرِ الذيْ يُعتدُ بهِ كإنجازٍ اقتصاديِّ لدولةِ الإماراتِ، فيْ تنويعِ مصادرِ الدخلِ؛ ممَّا وضعَها على طريق التنميةِ الاقتصاديةِ المستدامةِ التي تضمنُ رخاءَ المجتمع والأجيالِ المتعاقبةِ.

ثُمْ عمدتْ الدراسةُ إلى البحثِ فيْ أثرِ التنويعِ الاقتصاديِّ فيْ النُموّ الاقتصاديّ، وتوصلتْ إلى وجودِ تأثيرٍ طرديِّ ذيْ دلالةٍ إحصائيةٍ للتنويعِ الاقتصاديِّ فيْ كلِّ مِنَ الناتجِ المخليِّ الإجماليَّ والناتج مِنَ القطاعِ غيرِ النفطيِّ؛ وهوَ ما يؤطّرُ لنموذجٍ التصاديِّ فريدٍ متحققٍ في الإماراتِ، ثمَّ فيهِ استغلالُ الفوائضِ الماليةِ فيْ تنميةِ القطاعاتِ الاقتصاديةِ الأُخْرَى؛ مِمّا انعكسَ إيجابًا على النموِّ الاقتصاديِّ بشكلٍ كُلِّ في دولة الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ.

وبناءً على النتائج السابقة؛ خرجت الدراسة بجملة مِنَ التوصياتِ، لعلَّ مِنْ أهمّها: استمرارُ العملِ على توسيع القاعدة الاقتصادية عبرَ دعم القطاعات الإنتاجية الأُخرى، مَعَ التركيزِ على تطويرِ الخدماتِ المالية، بالإضافة إلى التوصية بالتوسع في البرائلِ الواعدة للاقتصادِ الإماراتيَّ، كالتوسع في البتروكيماوياتِ، والسياحة، والصناعةِ التي تُعدُّ الطاقةُ مدخلاً إنتاجيًا مهمًا فِيها. وفي النهايةِ، أفصحتُ الدراسةُ عَنْ مُحَدّداتِها، واقترحتْ جملةً مِن الدراساتِ المستقبلية.

الكلماتُ الدالة: التنويعُ الاقتصاديُّ، النموُّ الاقتصاديُّ، التنميةُ المستدامةُ، الإماراتُ العربيةُ المتحدةُ.

<sup>\*</sup>د. علام محمد موسى حمدان

<sup>\*</sup>Associate Professor. Chairperson; Accounting and Economics Department, College of Business And Finance. Ahlia University

<sup>[</sup>البحث الفائز بالمركز الثاني في مجال الدراسات الاقتصادية بالدورة32 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم] \* أستاذ مشارك؛ بكلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الأهلية – مملكة البحرين